

Distr.: General
22 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

الحق في الغذاء في سياق القانون التجاري الدولي والسياسة العامة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء،
مايكل فكري، عملاً بقرار الجمعية 171/73.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

020920 310820 20-09894 (A)



التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء

موجز

يبلغ المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مايكل فخري، الجمعية العامة، في تقريره الأول، أن السياسة التجارية تركز أساساً على الأطر الاقتصادية، وأنها تجاهلت أو همّشت شواغل الناس في مجال حقوق الإنسان. وقال إن سياسة حقوق الإنسان قدمت، في الوقت نفسه، نقداً قوياً للتجارة من الناحية الاجتماعية-السياسية ولكنها لا توفر بديلاً مؤسسياً للنظام القائم. ولم يستجب أي من النهجين بشكل كاف لتغير المناخ. ويمزج هذا التقرير بين منظوري التجارة وحقوق الإنسان، ويقدم مبادئ وخريطة مؤسسية يمكن أن تحسن فهم الحق في الغذاء من جديد من النواحي السياسية والاقتصادية والإيكولوجية.

أولا - مقدمة

1 - "لن نعود إلى الوضع الطبيعي لأن "الوضع الطبيعي" هو المشكلة"، هو الشعار المعروف على الجدران في شيلي⁽¹⁾ والمسموع في قاعات النقابات في جميع أنحاء العالم⁽²⁾، والذي تصرخ به الناس. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان العالم في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا أحد يعرف إلى متى ستستمر الجائحة، ولا ما ينتظرنا وراء الأكمة. ولكن الواضح هو أن المعاناة الهائلة سببها الفيروس بالفعل، وأن القادم أسوأ. كما أن الناس يفقدون وظائفهم بمعدلات غير مسبوقة. والمدارس التي تشكل مصدرا للغذاء بالنسبة لمعظم الأطفال تغلق أبوابها، ونتيجة لذلك فإن العديد من الأطفال يخسرون وجبات أكثر من المعتاد. وتتزاحم حكومات كثيرة للاستجابة، ومع ذلك لا يزال الملايين من الناس مستبعبدين من الموارد الأساسية. ورغم أن الفيروس جديد، إلا أنه يترك آثارا هي الأقسى من نوعها على المهمشين والضعفاء. وتفاقم هذه الجائحة أوجه عدم المساواة نفسها التي استمرت لعقود، وفي بعض الحالات، لقرون، وتعجل في حدوثها.

2 - وقد استدعت الظروف الأليمة للوباء دعوة من الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للتأكيد على أن الناس وحقوقهم عوامل أساسية لنجاح جميع الاستجابات في مجال الصحة العامة⁽³⁾. وفي حين أن جميع حقوق الإنسان أساسية ومتراصة، فإن الحق في الغذاء يؤدي دوراً هاماً بشكل خاص في جميع الحلول القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

3 - وكان العالم قاصراً عن الأعمال الكاملة للحق في الغذاء حتى قبل انتشار الجائحة. وإذا كانت الإحصاءات تشكل دليلاً على ذلك، فإن عدد الذين يعانون من الجوع ونقص التغذية في العالم أخذ في الارتفاع منذ عام 2015⁽⁴⁾. وفي الوقت نفسه، يتناقص التنوع البيولوجي في الزراعة مع تزايد التجانس في النظام الغذائي العالمي حول عدد قليل من المحاصيل، بما في ذلك تحول ملحوظ نحو الأغذية الخاضعة للتصنيع الشديد⁽⁵⁾. وعلاوة على ذلك، فإن فيروس كوفيد-19 ليس سوى أحدث الفيروسات، وليس آخرها، الذي أصاب البشرية نتيجة للاستمرار في التعدي على موائل الحيوانات، ما يزيد من خطر انتقال الأمراض

(1) Sara Pantuliano, "Covid-19: 'we won't get back to normal because normal was the problem'", Overseas (1) .Development Institute (ODI), 1 April 2020

(2) Sue Longley, "We won't get back to normal because 'normal' was the problem", video, 1 May 2020

(3) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مبادئ توجيهية خاصة بكوفيد-19"، 13 أيار/مايو 2020؛ أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، "كلنا معنيون: يقدم الأمين العام للأمم المتحدة موجزاً سياسائياً عن كوفيد وحقوق الإنسان"، بيان، 23 نيسان/أبريل 2020.

(4) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019: Safeguarding against Economic Slowdowns and Downturns* (Rome, 2019)

(5) Julie Bélanger and Dafydd Pilling, eds., *The State of the World's Biodiversity for Food and Agriculture* (Rome, FAO Commission on Genetic Resources for Food and Agriculture Assessments, 2019); Colin K. Khoury and others, "Increasing homogeneity in global food supplies and the implications for food security", *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 111, No. 11 (March 2014)

الحيوانية المنشأ⁽⁶⁾. وأخيراً، لم يتعاف العالم إلا مؤخراً من التقلبات في أسعار المواد الغذائية التي ألفت بوطأتها خلال الفترة 2007-2010⁽⁷⁾.

4 - وينال الحق في الغذاء نصيبه من المناقشات التي تتباعد في التبسيط بشأن ما إذا كان انعدام الأمن الغذائي عبارة عن مشكلة نادرة (عدم كفاية الغذاء المتاح) أو مشكلة توزيع (نقص في الغذاء). وبدلاً من ذلك، يتطلب منا أن نفهم أولاً كيفية إنتاج الطاقة وتوزيعها قبل الإجابة على السؤال المتعلق بكيفية إنتاج الغذاء وتوزيعه.

5 - وحتى الآن، ركزت السياسة التجارية في المقام الأول على الأطر الاقتصادية، وتجاهلت أو همشت شواغل الناس في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، قدمت سياسة حقوق الإنسان نقداً قوياً للتجارة من الناحية الاجتماعية - السياسية ولكنها لم توفر بديلاً مؤسسياً للنظام القائم. ولم يستجب أي من النهجين بشكل كاف لتغير المناخ.

6 - ويأتي التقرير الحالي للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مايكل فخري، كخطوة أولى عقب هذا المأزق، من خلال وضع الحق في الغذاء في سياق القانون التجاري الدولي والسياسة العامة التجارية الدولية. فالتجارة الدولية تكتسي أهمية خاصة كما أنها تمثل عنصراً أساسياً يجب معالجته لكفالة الأعمال الكاملة للحق في الغذاء⁽⁸⁾. ويمزج التقرير بين السياسة العامة التجارية وحقوق الإنسان، ويقدم مبادئ وخريطة مؤسسية يمكن أن تسترشد بها الدول والشعوب في فهم الحق في الغذاء من جديد من النواحي السياسية والاقتصادية والإيكولوجية. وسيعمل المقرر الخاص خلال ولايته مع الدول وأصحاب المصلحة على التوسع بشأن هذه العناصر الأساسية من أجل وضع سياسة غذائية دولية فعالة موجهة نحو بناء نظام تجاري جديد.

7 - ويُعتبر الجزء الثاني من هذا التقرير بمثابة موجز لما يعنيه الحق في الغذاء من الناحية اليومية، وهو ما يُسترشد به في التقرير بكامله وفي ولاية المقرر الخاص⁽⁹⁾. ويلخص الجزء الثالث الكيفية التي يعمل بها اتفاق منظمة التجارة العالمية القائم المتعلق بالزراعة وعجزه المتأصل عن تحقيق نتائج تجارية كافية، ناهيك عن نتائج في مجال حقوق الإنسان. ويدفع الجزء الرابع كل من حقوق الإنسان والسياسة التجارية إلى اتجاه جديد ومشترك ويحدد مبادئ حقوق الإنسان في سياق التجارة الدولية. ويبين الجزء الخامس الكيفية التي يمكن بها للاتفاقات الدولية الجديدة التي تتناول مسألة الغذاء أن تنفذ هذه المبادئ.

8 - وقد تواصل المقرر الخاص مع مختلف أصحاب المصلحة، منذ بداية ولايته في أيار/مايو 2020، ملتصقاً تعليقاتهم العامة بشأن التحديات والعقبات الراهنة التي تحول دون إعمال الحق في الغذاء. وبسبب كوفيد-19، تأخر المقرر الخاص، إلى حد ما، في تلك المشاورات، ومع ذلك فقد جرت مناقشات كثيرة تكلمت

(6) AHaron Akram-Lodhi, "Covid-19 and the world food system", *Journal of Australian Political Economy*, (6) No. 85 (2020).

(7) Anna Chadwick, "Regulating excessive speculation: commodity derivatives and the global food crisis", *International and Comparative Law Quarterly*, vol. 66, No. 3 (July 2017).

(8) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11، الفقرة (2) (ب)؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان 43/11، الفقرة 20.

(9) هذا التعريف مستمد من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 12 (1999) بشأن الحق في الغذاء الكافي، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، وعمل المقررين الخاصين السابقين.

بالنجاح باستخدام وسائل افتراضية. واستجابة لكوفيد-19، دعا المقرر الخاص، مع سائر المكلفين بولايات، إلى تلقّي مواد الإنتاج من الدول والحكومات المحلية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة⁽¹⁰⁾. ودعا الجميع، من خلال استبيان، إلى تقديم تعليقاتهم على الأسئلة المتعلقة بتعطّل سلاسل الإمدادات الغذائية الدولية والمحلية خلال الجائحة؛ والتدابير التي اتخذتها الحكومات لكفالة حصول الجميع على الغذاء، بمن فيهم الأفراد الذين يعيشون في أوضاع هشّة؛ والظروف التي اضطرّ فيها العمال في قطاع الأغذية، من قبيل العمال الزراعيين، وعمال المخازن، وعمال النقل، والطهاة، وأصحاب المتاجر، إلى العمل، والتدابير المتخذة لحمايتهم. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لجميع أصحاب المصلحة الذين كرسوا من وقتهم وقدرتهم لتقديم أفكار متعمقة لا تقدر بثمن.

ثانياً - ماذا يعني الحق في الغذاء؟

ألف - الغذاء هو محور المجتمع المحلي والسيادة

9 - الحق في الغذاء ليس مجرد الحق في البقاء بمأمن من الجوع. بل هو حق الجميع في التمتع بالحياة من خلال تناول الطعام بمعية الآخرين. ومن أهم الطرق التي يعرّف المجتمع المحلي نفسه هي من خلال ماهية الطعام الذي يتناوله وطريقة تناوله وموعده وجلساء المائدة. فالمجتمعات المحلية هي نتاج التشارك في العطلات والذكريات ووصفات الطعام والأذواق وآداب المائدة. ومن خلال هذه الممارسات الغذائية، ينشئ الناس مؤسساتهم الاجتماعية والسياسية.

10 - كما يشكل الغذاء محور الطريقة التي يؤسس بها الناس لعلاقتهم بالأرض. ولذلك فهو يشكل عنصراً رئيسياً في طريقة التعبير عن السلطة السيادية. ويؤدي الغذاء إلى إقامة نقطة مركزية تربط بين الإيكولوجيات المعقدة لبعض البشر والحيوانات والنباتات والميكروبات والكيانات الروحية والمناظر الطبيعية لتتحول إلى علاقات طويلة الأمد من الرعاية المتبادلة. وهذا ما يفسره كايلا وايت بليجاز بالقول إن إنتاج الأغذية والعمل فيها وإعدادها واستهلاكها والتخلص منها هي أمور ترتبط بشكل محكم بحياسة الأراضي، وطريقة حياة المجتمعات المحلية، والعطاء المتبادل، والكفاف اليومي، وربط الناس بمجتمع محلي ما، واحترام الحياة غير البشرية⁽¹¹⁾.

باء - ضرورة كفاية الغذاء وتوافره وإمكانية الحصول عليه

11 - يعني الحق في الغذاء، من الناحية المبدئية، حق الشخص في الحصول على غذاء كاف ومتاح ومتيسر بصورة دائمة⁽¹²⁾.

(10) OHCHR, Issues, Food, "Call for inputs: international trade and the right to food". www.ohchr.org/EN/Issues/Food/Pages/Call-covid19.aspx

(11) Kyle Powys Whyte, "Indigenous food sovereignty, renewal, and US settler colonialism", in *The Routledge Handbook of Food Ethics*, Mary C. Rawlinson and Caleb Ward, eds. (London, Routledge, 2017)

(12) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 12.

كفاية الغذاء

12 - يحق للناس أن يحددوا لأنفسهم ما هو الغذاء الملائم لهم ثقافياً وتغذوياً واجتماعياً وإيكولوجياً، استناداً إلى ظروفهم الخاصة. وهذا ما يعني أن الناس هي التي تقرر ما هو "الغذاء الجيد"، بما في ذلك الحق في تحديد ضرورة أي غذاء (أغذية). والدول ملزمة بتلبية المطالب القائمة ويجب أن تكون سخية أيضاً مع الأجيال المقبلة⁽¹³⁾.

توافر الغذاء

13 - لكي يكون الطعام الجيد متاحاً، يجب أن يتوافر لدى الناس دائماً مصادر موثوقة للغذاء. ويشير التوافر إلى إمكانية تغذية الشخص نفسه مباشرة من العمل في الأرض أو سائر الموارد الطبيعية⁽¹⁴⁾. ولذلك، يجب على الدول أن تكفل تقاسم إمكانية الوصول إلى الأراضي وسائر الموارد الطبيعية بين الناس على نحو عادل ومنصف⁽¹⁵⁾.

14 - كما ينبغي أن تكون الأغذية متوافرة للبيع في الأسواق والمحلات التجارية. ولذلك، فإن توافرها يتطلب نظاماً جيدة الأداء للتوزيع والتجهيز والأسواق يمكنها نقل الغذاء من موقع الإنتاج إلى حيث تدعو الحاجة إليها، وفقاً للطلب⁽¹⁶⁾. وفي هذه الحالات، يجب على الدول أيضاً كفالة أن تكون الأسواق منصفة وتتسم بالاستقرار والتنافسية. ولذلك، ينبغي ألا تتركز قوة السوق الوطنية والعالمية في أيدي القلة. ويجب أن يحصل منتجو الغذاء على ثمن مجز مقابل سلعهم أو عملهم، أو على دعم عام لما يؤدونه من عمل.

15 - ومن العوامل الرئيسية في كفالة توافر الغذاء هو تأمين ظروف عمل صحية وآمنة للعمال في جميع الحقول والممرات المائية والمصانع والمطابخ. وتوضح جائحة كوفيد-19 أن أحد أسباب كون الناس على شفا أزمة جوع هو إجبار العاملين في مجال الأغذية الأساسية على تعريض صحتهم للخطر. ولا يوفر أرباب عملهم أماكن عمل آمنة، ولا تقدم الدول الدعم الكافي أثناء الجائحة. فيدون عمال أصحاء، لا يمكن أن يحصل العالم على إمدادات غذائية مستقرة ومتوافرة.

إمكانية الحصول على الغذاء

16 - يجب على الدول أن تكفل أن يكون الغذاء في متناول الجميع بأسعار ميسورة بصورة دائمة. وهذا ما يعني أن الناس يجب أن يكونوا قادرين دائماً على الحصول على وجبة جيدة، الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال وجبات مدرسية مجانية، أو أسواق عادلة، أو نظام اجتماعي يكفل أن يكون لدى الناس ما هو ضروري من وقت وموارد لطهي الطعام في المنزل وإطعام مجتمعاتهم المحلية.

17 - كما يجب أن يكون الغذاء متيسراً من الناحية المادية. وهذا ما يعني أنه يجب على الدول كفالة أن تكون جميع النظم والمؤسسات الغذائية شاملة للجميع. وبغض النظر عن القدرات البدنية للشخص أو حالته

(13) المرجع نفسه، الفقرة 7.

(14) المرجع نفسه.

(15) Lorenzo Cotula, ed., *The Right to Food and Access to Natural Resources Using Human Rights Arguments and Mechanisms to Improve Resource Access for the Rural Poor* (Rome, FAO, 2008)

(16) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 12.

الصحية أو القانونية أو ظروف سكنه، يجب على الدول أن تدعم قدرة كل شخص على الوصول إلى مطبخ من أجل الحصول على وجبة مناسبة أو إعدادها⁽¹⁷⁾.

جيم - التزامات الدول والمساءلة العالمية

18 - تلتزم الدول بالعمل الجماعي، وعلى نحو متضامن، لكفالة أن يضمن النظام الدولي حقوق الإنسان لكل فرد⁽¹⁸⁾. وهذا ما يشمل التأكد من أن المؤسسات العامة (الدولية والمحلية) والهيئات الخاصة (بما في ذلك الشركات) خاضعة للمساءلة العامة لدى الأشخاص الذين تخدمهم وتعتمد عليهم.

19 - ومن المهم الإشارة إلى أن "الأمن الغذائي" لا ينشئ التزامات قانونية وهو مصطلح أضيق من مصطلح "الحق في الغذاء". ولا يتناول الأمن الغذائي سوى توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه. وهو يركز على الحفاظ على الاستقرار السياسي. وغالباً ما تركز سياسات الأمن الغذائي على كفالة حصول الناس على القدر الكافي من الغذاء الذي يحتاجون إليه للعيش والبقاء على قيد الحياة (أي كفاف العيش).

20 - ومن خلال إدراج تعريف واسع لمفهوم الكفاية، فإن الحق في الغذاء يقتضي أن تكفل الدول مآكل الناس بكرامة بصورة دائمة. وينصب التركيز هنا على التغذية والكفاف وليس على الكفاف فحسب. وينبغي أن يكون الغذاء شيئاً يجعل الناس أقوى بدنياً، وأقوى سياسياً وثقافياً أيضاً. وفي هذا الصدد، يثير الحق في الغذاء أسئلة سياسية جوهرية بشأن الطريقة التي تنتج بها ونوزع ونستهلك الأغذية لا يمكن تصنيفها أو الإجابة عليها تحت لغة الأمن الغذائي التي غالباً ما تكون لغة تقنية.

21 - وخلص القول إن لجميع الناس الحق في تحديد ما هو الغذاء الملائم لمجتمعهم المحلي؛ وعلى جميع المؤسسات الوطنية والدولية - بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية - واجب كفالة حصول جميع الناس بصورة دائمة على الغذاء الملائم.

ثالثاً - اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة

ألف - التجارة الدولية والتنمية اليوم

22 - ما فتئ الاتفاق المتعلق بالزراعة، الذي دخل حيز النفاذ في إطار منظمة التجارة العالمية في عام 1995، يشكل عائقاً أمام أعمال الحق في الغذاء إعمالاً كاملاً⁽¹⁹⁾. فبدلاً من أن يركز الاتفاق على الناس بوصفهم أصحاب حقوق، فإنه يصنّفهم من حيث إمكاناتهم وأنشطتهم الاقتصادية. ويشار في الاتفاق إلى الناس باعتبارهم منتجين (بمن فيهم "المنتجون من ذوي الدخل المنخفض أو المنتجون المفتقرين إلى الموارد") ومستهلكين، وكذلك باعتبارهم "فقراء الحضر والريف" و "قطاعات من السكان المحتاجين".

23 - ويتمثل الهدف الطويل الأجل للنظام التجاري المتعدد الأطراف في "إنشاء نظام تجاري زراعي منصف وموجه نحو السوق" مع افتراض أن يتحقق ذلك من خلال "تخفيضات تدريجية كبيرة في الدعم

(17) يُستخدم مصطلح "المطبخ" بالمعنى الأوسع ليشمل أي مكان يُعد فيه الناس الطعام قبل تناوله.

(18) انظر A/71/280.

(19) انظر A/HRC/10/5/Add.2.

والحماية في المجال الزراعي⁽²⁰⁾. ولا يُفترض أن يراعي أعضاء منظمة التجارة العالمية، الذين يقع على عاتقهم عدد من الالتزامات القانونية الدولية الأخرى، سوى "الشواغل غير التجارية، بما في ذلك الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة" بدلاً من وضع هذه القضايا في صلب جدول الأعمال التجاري⁽²¹⁾. وفي هذا الصدد، يعامل النظام التجاري الحالي الأمن الغذائي باعتباره كاستثناء والمعاملات التجارية كقاعدة، ويستبعد المنظور الأوسع نطاقاً الذي يتناول الحق في الغذاء.

24 - وتستند مفاوضات التجارة الزراعية، منذ عام 1982، ومن ثم في إطار الاتفاق المتعلق بالزراعة، إلى ثلاث "ركائز":

- (أ) تحسين النفاذ إلى الأسواق عن طريق حظر القيود الكمية، وتحويل سياسات ما وراء الحدود إلى تعريفات، والخفض التدريجي لجميع التعريفات الزراعية؛
- (ب) خفض إعانات التصدير تدريجياً إلى الصفر؛
- (ج) الحد من نطاق الدعم المحلي المسموح به⁽²²⁾.

25 - وكان توافق الآراء الذي أعرب عنه منتقدو منظمة التجارة العالمية ومناصروها على السواء هو أن الاتفاق المتعلق بالزراعة لم ينشئ، من الناحية العملية، سوقاً عالمية متحررة ولم يفد البلدان الأكثر فقراً، التي تعتمد اقتصاداتها على القطاع الزراعي. بل إنه وفّر الحماية للبلدان القوية والشركات الكبيرة⁽²³⁾.

باء - الاستثناءات من الاتفاق المتعلق بالزراعة

26 - يتضمن الاتفاق المتعلق بالزراعة بالفعل أحكاماً استثنائية يمكن أن تخفف من الآثار السلبية للتجارة على بلدان معينة، أو على مجموعات من الناس داخل البلدان. وقد حاولت البلدان المعرضة بشكل خاص لعوامل الأسواق الدولية زيادة عدد هذه التدابير. وترد هذه الاستثناءات أدناه إلى جانب أسباب عدم نجاحها.

- **المعاملة الخاصة والتفاضلية** - يقصد بها منح البلدان النامية مرونة أكبر في الطريقة التي تنفذ بها قواعد منظمة التجارة العالمية، اعترافاً منها بالعراقيل التي تواجهها في النظام العالمي للتبادل التجاري. فعلى سبيل المثال، يعفي الاتفاق المتعلق بالزراعة البلدان النامية من التزاماتها بتخفيض الدعم المحلي للمزارعين ذوي الدخل المنخفض وذلك بهدف تشجيع التنمية الريفية. غير أنه كثيراً ما تكون بدلات المعاملة الخاصة والتفاضلية ضعيفة (من قبيل طول فترات التنفيذ وانخفاض معدلات الإعفاء من الالتزامات المتفق عليها) أو لا تكون ذات فائدة تُذكر بالنسبة لأشد الناس فقراً وضعفاً (من قبيل مخصصات الإنفاق غير المحدود على الزراعة للبلدان التي تواجه مستويات من

(20) WTO Agreement on Agriculture, preamble.

(21) المرجع نفسه.

(22) General Agreement on Tariffs and Trade, press release GATT/1328, 29 November 1982.

(23) Michael Fakhri, "A history of food security and agriculture in international trade law, 1945–2017", in *New Voices and New Perspectives in International Economic Law*, John D. Haskell and Akbar Rasulov, eds. (Cham, Switzerland, Springer International Publishing, 2020); Christian Häberli, "Agricultural trade: how bad is the WTO for development?", *European Yearbook International Economic Law 2016*, Marc Bungenberg and others, eds. (Cham, Switzerland, Springer International Publishing, 2016).

الديون يتعذر تحملها وحالات العجز المزمن في الميزانية). وعلاوة على ذلك، لم تُمنح البلدان النامية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها سوى إمكانية محدودة للاستفادة من المعاملة الخاصة والتفاضلية. وتُستخدم المعاملة الخاصة والتفاضلية، على وجه العموم، باعتبارها وسيلة لوضع سياسات أساسية تكون غير مواتية للدول النامية، مع السماح فقط في الوقت بحدوث انحرافات محدودة كثيراً ما تكون غير ذات جدوى.

- **الوقاية الخاصة** - تتاح للبلدان التي خضعت لتحديد التعريفات الجمركية. ويقصد بها توفير الحماية المؤقتة للمزارعين المحليين عندما تحدث زيادات مفاجئة في الواردات أو تنخفض الأسعار العالمية. وهذا ما يمكن أن يدعم المزارعين المحليين لأنه يوفر للأسواق المحلية بعض الحماية من الإغراق، حتى وإن لم يكن يحمي من الإغراق المزمن. غير أن ما يعيب الوقاية الخاصة بشكل رئيسي هو أنها لا تتوافر إلا لصالح 21 بلداً من البلدان النامية؛ ولم يخضع كثير من البلدان النامية لعملية تحديد التعريفات الجمركية لأنها كانت تفتقر إلى الحواجز غير التعريفية بادئ ذي بدء.
- **تدابير الوقاية الخاصة** - بصرف النظر عن الوقاية الخاصة، قدمت مجموعة من البلدان النامية، تعرف باسم مجموعة الثلاثة والثلاثين، على مدى عقدين تقريباً، مقترحات متعددة بشأن اتخاذ تدابير وقاية خاصة للحماية من الارتفاعات المفاجئة في الواردات أو هبوط الأسعار في الأسواق العالمية، ولكن المفاوضات أثبتت عدم جدواها. وقد احتج بعض البلدان النامية المصدرة من قبيل أوروغواي وباراغواي بأن هذه الآلية يمكن أن تقوض سبل عيش صغار المنتجين فيها.
- **المنتجات الخاصة** - هي آلية لحماية وتعزيز إنتاج الأغذية، وتأمين سبل العيش، والتنمية الريفية، اقترحتها أيضاً مجموعة البلدان الثلاثة والثلاثين. ومن شأن الاقتراح أن يسمح للبلدان النامية بتحديد عدد معين من المنتجات باعتبارها منتجات "خاصة" وإعفاؤها من متطلبات تخفيض التعريفات وغيرها من الضوابط. والسؤال معقد، سواء من الناحية التقنية (أي المحاصيل يجب أن يكون مؤهلاً؟) ومن الناحية السياسية (كم عدد المحاصيل؟ وما هي البلدان التي ستكون مؤهلة؟ ما مقدار الحماية التي سيتم منحها؟)⁽²⁴⁾.
- **الاهتمام الخاص بالاحتياجات الغذائية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية** - أقر المفاوضون الذين صاغوا الاتفاق المتعلق بالزراعة بأن هذا الاتفاق سيترك آثاراً سلبية على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. ولذا فقد اعتمدوا قراراً من مراكش الوزاري لعام 1994 الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، باعتباره جزءاً من الاتفاقية. وينص هذا القرار على تعويض أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية إذا ما تأثرت سلباً بارتفاع أسعار الأغذية أو انخفاض المعونة الغذائية نتيجة لتنفيذ الاتفاق. بيد أن أعضاء منظمة التجارة العالمية لم ينفذوا القرار على النحو الواجب.

.Institute for Agriculture and Trade Policy, "Agreement on Agriculture glossary" (2005) (24)

جيم - القيود المتأصلة

27 - أظهرت السنوات الخمس والعشرون الماضية أن تلك الأحكام الاستثنائية التحسينية الواردة في الاتفاق المتعلق بالزراعة لا تكفل عدالة الأسواق الدولية ولا تجعل الأسواق المحلية مستقرة. وعلاوة على ذلك، لم تقض مفاوضات منظمة التجارة العالمية إلى النهوض بالسياسة التجارية المتعلقة بالزراعة منذ عام 1995⁽²⁵⁾. وعلى مر العقود، تغيرت بشكل كبير التفاصيل المتعلقة بالجهات التي تزرع أنواعا بعينها من المحاصيل الغذائية وأماكن زراعتها ولمن تُزرع. ومع ذلك، فإن الضوابط القائمة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية تحول دون تحقيق مجموعة من النواتج شديدة التباين⁽²⁶⁾. فهي توصل قرونا من أنماط التجارة التي يبخر فيها النظام التجاري قدر الدول التي كانت تخضع سابقا للاستعمار، والشعوب الأصلية، وعمال الزراعة، والفلاحين⁽²⁷⁾.

28 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق المتعلق بالزراعة، بدلا من أن ينهض بالسياسة التجارية بهدف تعزيز التنمية وحقوق الإنسان، فقد منح امتيازاً خاصاً للدول والشركات التي لديها بالفعل إمكانية الوصول إلى الموارد والهياكل الأساسية والائتمانات والأسواق الأجنبية. وبصورة أكثر تحديداً، أفضى تحرير التجارة والسياسات المحلية في أغنى البلدان إلى زيادة القوة السوقية لتجار ومجهزي السلع الأساسية العابرة للحدود الوطنية. كما أسهم الاتفاق في تعزيز نفوذ الشركات الكبرى بتجاهل الدور المهم الذي تؤديه حفنة من الشركات الكبيرة على جميع مستويات النظام الغذائي.

29 - وارتفعت درجة تركّز السوق في قطاع مواد الإنتاج العالمي (بما في ذلك البذور والأسمدة والمواد الكيميائية والآلات والأعلاف الحيوانية) بشكل ملحوظ في العقود القليلة الماضية. ففي الفترة من 1994 إلى 2009، على سبيل المثال، كانت أكبر أربع شركات في قطاع مواد الإنتاج العالمي تستأثر بما لا يقل عن 50 في المائة من المبيعات العالمية. وكان هذا أسرع ما يكون في صناعة البذور، حيث زادت الحصة السوقية للشركات الأربع الكبرى بأكثر من الضعف من عام 1994 إلى عام 2009⁽²⁸⁾.

30 - وتزيد عمليات الدمج والاستحواذ من تركّز السوق في قطاع صناعة المواد الغذائية الزراعية، كما أنها تعمل على إحداث تحول في الإمدادات الغذائية في العالم. ففي عام 2015، وافقت شركتنا "دويون" و "داو كيميكال" على الاندماج. وفي عام 2016، نجحت شركة "باير" في عرض استحواذ بقيمة 66 مليار

(25) من الاستثناءات الملحوظة حزمة قرارات نيروبي التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في عام 2015، والتي تناولت مواضيع من قبيل إعانات التصدير وآليات الوقاية الخاصة للبلدان النامية، والقواعد المخففة فيما يتعلق بالاحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي (WT/MIN(15)/DEC).

(26) Carin Smaller, "Planting the rights seed: a human rights perspective on agriculture trade and the WTO", (26) Backgrounder No. 1 in the THREAD series (Minneapolis, Minnesota, Institute for Agriculture and Trade Policy, 2005).

(27) Michael Fakhri, *Sugar and the Making of International Trade Law* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2014); Fakhri, "A history of food security and agriculture"; John Borrows and Risa Schwartz, eds., *Indigenous Peoples and International Trade: Building Equitable and Inclusive International Trade and Investment* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2020).

(28) Keith O. Fuglie and others, *Research Investments and Market Structure in the Food Processing, Agricultural Input, and Biofuel Industries Worldwide*, Economic Research Report, No. 130 (Washington D.C., United States Department of Agriculture, Economic Research Service, December 2011).

دولار لشركة "مونسانتو". وفي العام نفسه، استحوذت شركة "كيمتشاينا"، وهي واحدة من أكبر الشركات الكيماوية التي تديرها الدولة في الصين، على شركة "سينجنتا" السويسرية للأعمال التجارية الزراعية بمبلغ 43 بليون دولار، ووافقت على هذا الدمج شركتان كنديتان رئيسيتان للأسمدة هما "بوتاش" و "أغريوم"⁽²⁹⁾.

31 - ولن يكون هذا الوضع خطيراً إذا تمكنت الحكومات من كفالة أن يتمكن المزارعون الذين يشترون مواد الإنتاج من الشركات المهيمنة على السوق وبييعون في أسواق شديدة التركيز من التفاوض على سعر عادل. ويمكن للدول أن تحقق ذلك بتغيير قوانين الشركات الكبرى وقوانين منع الاحتكار أو بمعاينة الشركات على سلوكها. غير أن العديد من الحكومات ليس لديه الرغبة أو القدرة على احتواء نفوذ الشركات الكبرى، كما أن قواعد منظمة التجارة العالمية لا تعترف بالمشكلة.

دال - انتهاء الاتفاق المتعلق بالزراعة

32 - ينبغي أن تتغير القواعد القائمة، ولكن هناك خلافات وانقسامات مريرة حول ما يجب تغييره وكيفية ذلك. ومن غير المرجح أن يتمكن أعضاء منظمة التجارة العالمية من تجديد الاتفاق المتعلق بالزراعة من أجل تلبية المطالبات التي طال أمدها المتعلقة بتحقيق الإنصاف. ولذلك ينبغي أن يوضع حد للاتفاق. ويمكن للحكومات والشعوب بعد ذلك التفاوض على اتفاقات دولية جديدة تتعلق بالأغذية استناداً إلى المبادئ المبينة أدناه.

رابعاً - مبادئ حقوق الإنسان في سياق التجارة الدولية

ألف - الكرامة

الكرامة والحق في الغذاء

33 - تشكل الكرامة صميم حقوق الإنسان الدولية ويمكن العثور عليها أيضاً في العديد من الدساتير والتشريعات الوطنية. وحتى عندما يخضع الفرد لقوى غاشمة ولا يستطيع ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، فإنه يحافظ على زمام كرامته الأصلية باعتبارها حائط الدفاع الأخير ضد القمع. وقد استدعي مؤخراً مفهوم الكرامة بشدة في شوارع مصر وتونس، حيث طالب الناس بحكوماتهم "بالخبز والحرية والكرامة" أو "الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية"⁽³⁰⁾.

34 - وتتبع الكرامة من "القيمة المتأصلة لكل إنسان والاحترام الذي يستحقه بحكم كونه، بكل بساطة، إنساناً"⁽³¹⁾. وفي الاحتجاجات الشعبية على الظروف المعيشية، جاء الصراخ مطالباً بالخبز رداً على ارتفاع تكلفة المواد الغذائية الأساسية وانتشار الجوع. وشكلت الحرية مطلباً من مطالب الحقوق المدنية والسياسية. فالكرامة هي رديف العدالة الاجتماعية؛ فقد شكلت جزءاً من الطلب على وظائف لا تحط من قدر الناس

(29) Carin Smaller, "Bayer tightens control over the world's food supply", International Institute for Sustainable Development, 23 September 2016.

(30) Gilbert Achcar, *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising* (Oakland, California, University of California Press, 2013).

(31) Susan Marks, "Have you seen dignity?", 2020 Annual Lecture for the Centre for Critical International Law, Kent Law School, video, 31 March 2020.

بسبب انخفاض الأجور وسوء ظروف العمل، أو شكّلت، على نطاق أوسع، جزءاً من الطلب على التأسيس لنظام اقتصادي عادل. ولا يمكن فصل المطالب الثلاثة باعتبارها دعوة إلى تلبية المتطلبات الأساسية لحياة كريمة⁽³²⁾.

35 - ومن الناحية العملية السياسية، يشكل التركيز على الكرامة وسيلة للتواصل بين الناس، والنقاش بشأن حدود القيم المشتركة، والاتفاق على الحد الأدنى من الالتزامات الدولية والوطنية المناسبة. ويجب على الدول أن تهيئ الظروف اللازمة لكي يعبر الناس عن قيمتهم الذاتية لبعضهم البعض على قدم المساواة.

36 - وفيما يتعلق بالحق في الغذاء، يحق لكل شخص تناول كل وجبة بكرامة. وقد لعبت فكرة الكرامة دائماً دوراً ما في القرارات اليومية المتعلقة بصناعة المواد الغذائية. ويقبض الناس حالتهم مقابل فكرة معينة مشتركة عن الكرامة من أجل تحديد ما يأكلونه وما إذا كان لديهم ما يكفي من الطعام المناسب ثقافياً.

37 - ومن المهم الإشارة إلى أن الحق في الغذاء لا يُستجدي؛ فالتركيز على الحصول على الغذاء بكرامة يساعد على توضيح السبب. فمن الناحية التاريخية، اعتمدت الأعمال الخيرية على عطف أصحاب النفوذ والثروة وإملاءاتهم. وهكذا، كانت المؤسسات الخيرية وسيلة حاول من خلالها أصحاب السلطة السيطرة على الشعوب، لا سيما في سياق الغزو الاستعماري⁽³³⁾. ولا تزال تلك الدينامية مستمرة حتى يومنا هذا⁽³⁴⁾.

38 - وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 كيف أن كرامة الناس ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالغذاء الذي يمكن الحصول عليه. كما أن كيفية حصول الناس على طعامهم لا تقل أهمية عن الطعام الذي يحتاجونه. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن إغلاق المدارس أدى إلى حرمان الأطفال من وجباتهم الغذائية. ونظراً لاستغناء الشركات عن خدمات الموظفين، فلن يجد الناس بدءاً من اللجوء إلى بنوك الطعام؛ ومع عدم قدرة البرامج الحكومية للإغاثة الغذائية على تلبية الطلبات الجديدة، يضطر الناس إلى الاكتفاء بالحد الأدنى - بالرغم من سهولة الحصول على الغذاء. وينشأ انعدام الكرامة عن الطريقة التي يستشعر بها الناس فقدانهم السيطرة والسلطة على أحد أهم الجوانب الأساسية في حياتهم اليومية. غير أنه ليس من العيب في شيء أن يجد الشخص نفسه غير قادر على تأمين الطعام.

39 - وما يدعو إلى الخجل هو أنه بالإمكان تجنب الجوع على الدوام تقريباً.

40 - فالجوع والمجاعة ناجمان عن الفشل السياسي، وليس بسبب نقص موضوعي في الإمدادات أو نتيجة لكارثة طبيعية⁽³⁵⁾. فالناس تقع فريسة الجوع لسببين اثنين، أولهما هو أن أصحاب السلطة يتحكمون أحياناً بإمدادات الغذاء ويحبسونها عن عمد كأسلوب مشين للاحتفاظ بسلطتهم أو توطيدها. وهذا ما يحدث

Achcar, *The People Want*; Noha Aboueldahab, *Transitional Justice and the Prosecution of Political Leaders in the Arab Region: A Comparative Study of Egypt, Libya, Tunisia and Yemen*, Studies in International and Comparative Criminal Law Series (London, Hart Publishing, 2017)

Antony Anghie, *Imperialism, Sovereignty and the Making of International Law* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2005)

Canada, Truth and Reconciliation Commission, *Canada's Residential Schools: The Final Report of the Truth and Reconciliation Commission of Canada*, vols. 1-6 (Montreal, McGill-Queen's University Press, 2015)

Amartya Sen, *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation* (Oxford, United Kingdom, Oxford University Press, 1981)

خلال الحرب والسلام على حد سواء. أما السبب الثاني لمعاناة الناس من الجوع فهو عدم ديمقراطية المؤسسات العامة والخاصة وعدم استجابتها لمطالب الناس، إذ إنها ترمي أساساً إلى السيطرة على الجماهير من خلال تركيز السلطة والحفاظ على النظام. وعادة ما يكون الجوع مزيجاً من السيناريوهين معاً. والواقع هو أن الجوع هو نتيجة "للإفقار المتعمد"، ولا يزال هذا التحليل صحيحاً حتى اليوم⁽³⁶⁾.

التجارة والاقتصاد السياسي للكرامة

41 - عادة ما يقاس النظام التجاري على الصعيد الوطني من حيث الميزان التجاري/ميزان المدفوعات، أو على النطاق العالمي من حيث الحجم. ولعل أكثر ما يُعتدّ به في هذه القياسات هو أن زيادة حجم التجارة شيء رائع. وتتضوي تحت هذا المنظور الفكرة القائلة بأنه كلما تزايد عدد الأشخاص الذين يتبادلون تجارياً وتزايدت السلع التي يستهلكونها، كلما ازداد الاقتصاد نموّاً؛ وكل شيء يصبح سلعة تعتمد قيمتها على مقدار ما تباع وتشتري. ولا يختلف قياس التجارة في المواد الغذائية عن قياس التجارة بأي صنف آخر. وبالنهاية، تقاس قيمة الناس والدول، من خلال هذا النظام، بمقدار ما يمكنهم إنتاجه وتبادهله من الناحية الاقتصادية على نطاق عالمي.

42 - وإذا ما انطلق نظام التجارة في الأغذية والزراعة، بدلاً من ذلك، بافتراض أن الغذاء يرتبط، بطبيعته، ارتباطاً وثيقاً بالكرامة، وينبغي الحكم عليه بهذه الصفة، فإن وظيفة التجارة والغرض منها يتغيران. وتصبح التجارة في الأغذية والزراعة وسيلة للتعاون بين الدول والشعوب بروح من تأكيد الكرامة الإنسانية وتقديرها والحفاظ عليها.

43 - وفي ظل النظام التجاري الحالي، ونظراً لأن النمو الاقتصادي هو القيمة الأساسية، فيلتقي الناس بعضهم البعض في المقام الأول باعتبارهم بائعين ومشترين في تبادلاتهم اليومية. غير أنه إذا كانت الكرامة تحل محل قيمة النمو الاقتصادي، فإن العلاقات الاجتماعية والثقافية للناس تصبح هي التي تكتنف التبادلات والتفاعلات اليومية فيما بينهم. وعندما يتبادل الناس السلع والخدمات بكرامة، فإنهم يلتقون ببعضهم البعض بروح التبادل كأصدقاء أو جيران أو أقارب.

44 - وينبغي ألا يعامل النظام التجاري بعد الآن الناس باعتبارهم "مشترين" أو البلدان باعتبارها "مستوردة" بالمعنى التجاري الضيق. والحق في الغذاء يعني أن لكل شخص الحق في أن يكون في وضع يتيح له تلقي السلع والخدمات بروح من المساواة واللطف. وتتضمن مجموعة الثقافات الخاصة بكل شخص بالفعل قواعد مشتركة وغير رسمية بشأن الطريقة التي يفترض أن يشارك بها ذلك الشخص غذاءه من خلال ممارسات التعايش والضيافة.

45 - وإذا كان الضيافة باعتبارها ممارسة تشكل نوعاً من إدارة الإمدادات، فإن الشخص يحتاج إلى مخزون وفير واحتياطي متاح بسهولة من المواد الغذائية. وذلك لأن من المثالية بمكان أن يكون المرء مضيقاً سخياً. وأن حجب الغذاء، واحتكاره، وحظره، تشكل بدورها ممارسات شريرة وقاسية مشكوك في شرعيتها.

(36) Susan Marks, "Human rights and root causes", *Modern Law Review*, vol. 74, No. 1 (January 2011); Anna Chadwick, *Law and the Political Economy of Hunger* (Oxford, United Kingdom, Oxford University Press, 2019).

46 - وفي هذا المعنى، يوفر منظور الحق في الغذاء طريقة لتحليل النظم القائمة لإنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه والحكم عليه وتغييره في إطار من المساواة والكرام. وهذا ما يشمل التحقيق في الاقتصاد السياسي للغذاء من حيث كفاءة أن يتمكن الجميع دائماً من تناول وجبة الطعام بكرامة، وطرح أسئلة من قبيل:

- ما الذي يشكل وجبة كريمة لدى شعوب ودول معينة؟ وبناء على ذلك، ما هي المواد الغذائية التي تعتبر ضرورية أو التي تشكل غذاء أساسياً؟ (الملاءمة)
- متى يكون مخزون الغذاء وفيراً (التوافر)
- من الذي ينبغي أن يسيطر على الاحتياطات والمخزونات الغذائية؟ وأين ينبغي الاحتفاظ بهذه الاحتياطات والمخزونات؟ (إمكانية الوصول)
- ما هي قواعد التشارك في الطعام في المواسم الوفيرة؟ (التوافر والوصول في شكل معونة)
- متى يصبح تأمين احتياطي وفير من الطعام احتكاراً؟ (التوافر والوصول)

47 - في بعض الأحيان تكون الإجابات على هذه الأسئلة واضحة ومستقرة. ولكن مع استمرار تغير الظروف الإيكولوجية بشكل جذري تبعاً لتغير المناخ، يتعين على الشعوب والحكومات إعادة التفاوض بشأن هذه المسائل الأساسية.

زراعة الكرامة والإيكولوجيا الزراعية

48 - من بين أكثر الأسئلة إلحاحاً التي يطرحها الكثيرون اليوم: كيف يمكننا كفاءة قدرة أنظمتنا الغذائية على الصمود في مواجهة تغير المناخ⁽³⁷⁾؟ فضلاً عن: إذا كانت الزراعة مسؤولة عن ثلث انبعاثات غازات الدفيئة البشرية تقريباً، بما في ذلك أكثر من 40 في المائة من الميثان، فكيف يجب أن نغير ممارساتنا الزراعية للتخفيف من هذه الانبعاثات⁽³⁸⁾؟

49 - وهذا الأسئلة لا يمكن التوفيق بينها بسهولة؛ إذ إن القدرة على الصمود تتوخى الحفاظ على الاستقرار في مواجهة التغير. ولذلك، نتناول البحوث المتعلقة بالقدرة على الصمود مسائل كيفية قياس وفهم الاستقرار والتغير على الصعيد الإيكولوجي⁽³⁹⁾. بيد أن البحوث المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ (والتكيف معها) تشدد على تحويل الممارسات والتكنولوجيات الزراعية⁽⁴⁰⁾.

(37) Nicolas Urruty, Delphine Tailliez-Lefebvre and Christian Huyghe, "Stability, robustness, vulnerability and resilience of agricultural systems: a review", *Agronomy for Sustainable Development*, vol. 36, No. 1 (February 2016).

(38) Pete Smith and others, "Agriculture", in *Climate Change 2007: Mitigation*, Bert Metz and others, eds. (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2007).

(39) Tracy-Lynn Humby, "Law and resilience: mapping the literature", *Seattle Journal of Environmental Law*, vol. 4, No. 1 (2015); Dave Hodgson, Jenni L. McDonald and David J. Hosken, "What do you mean, 'resilient'?", *Trends in Ecology and Evolution*, vol. 30, No. 9 (September 2015).

(40) Anne Saab, *Narratives of Hunger in International Law: Feeding the World in Times of Climate Change*, Cambridge Studies in International and Comparative Law Series (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2019).

50 - ومع ذلك، يمكن الجمع بين القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معها في إطار حقوق الإنسان. ويصبح السؤال الجامع: كيف يمكننا كفاءة تكيف أنظمتنا الغذائية مع التغيرات الإيكولوجية الشديدة بطريقة تحافظ على كرامة الجميع؟

51 - ويرسخ التركيز على الكرامة فهم المرونة والاستقرار على الصعيدين الاجتماعي والإيكولوجي في نهج إزاء التحول السريع يتخذ من الناس محوراً له. ويكفل هذا النهج عدم فصل خطط التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره عن مسائل المساواة في الحصول على الموارد والعدالة الاجتماعية. ولا يمكن تسوية مسألة تغير المناخ من خلال العلم والتكنولوجيا وحدهما.

52 - وينص توافق الآراء الناشئ في مجال قدرة النظام الغذائي على الصمود على أن الإيكولوجيا الزراعية والتنشيد على التنوع هما أفضل السبل لتدبير سبل العيش خلال التحولات المقبلة. وهذا ما يشمل زيادة التنوع البيولوجي، وتعزيز التنوع الثقافي، وتنوع المحاصيل الزراعية في جميع الأراضي الصالحة للزراعة بمرور الوقت، والحفاظ على مصادر فائضة من الإمدادات الغذائية⁽⁴¹⁾. وكثيراً ما يغيب عن البال أن هذا يشمل أيضاً فهم المشهد القانوني للزراعة الإيكولوجية باعتباره أوامر قانونية متداخلة أو أماكن "مشتركة بين النظم القانونية"، وتحديد الفرص المتاحة للناس لتأكيد كرامتهم في هذه الأماكن⁽⁴²⁾.

باء - الاكتفاء الذاتي

53 - الاكتفاء الذاتي، من حيث صلته بالحق في الغذاء، هو قيمة يمكن أن توفر توجيهاً نوعياً ومبدئياً للحكومات والشعوب والمؤسسات فيما يتعلق باتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي في مختلف سياقات السياسات التي تؤثر على الحق في الغذاء، بما في ذلك السياسة التجارية.

54 - وفي سياق حقوق الإنسان، يشكل الاكتفاء الذاتي مبدأً علائقياً يكون فيه مفهوم الذات جماعياً وليس فردانياً أو قومياً أو يهدف إلى الاكتفاء الاقتصادي. ويُعنى الاكتفاء الذاتي، مع الدول الأخرى وداخل الدول نفسها، بالغذاء والمجتمع المحلي وعلاقتها المتعاضدية مع النظم الغذائية والإيكولوجية العالمية. وأما بين الدول والنظم السياسية فهو مبدأ من مبادئ التعايش الأفقي. وفي جميع تلك العلاقات المتباينة، يؤكد الاكتفاء الذاتي على الاستقلالية والوثام والتعايش والاحترام.

(41) انظر الوثيقة A/74/287؛ High-level Panel of Experts on Food Security and Nutrition, *Agroecological and Other Innovative Approaches for Sustainable Agriculture and Food Systems that Enhance Food Security and Nutrition* (Rome, Committee on World Food Security, 2019); International Panel of Experts on Sustainable Food Systems, *From Uniformity to Diversity: A Paradigm Shift from Industrial Agriculture to Diversified Agroecological Systems* (June 2016); Ari Paloviita, "Food processing companies, retailers and climate-resilient supply chain management", in *Climate Change Adaptation and Food Supply Chain Management*, Ari Paloviita and Marja Järvelä, eds., Routledge Advances in Climate Change Research Series (Abingdon, United Kingdom, Routledge, 2017).

(42) Boaventura de Sousa Santos, *Toward a New Legal Common Sense: Law, Globalization, and Emancipation*, 2nd ed. (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2002); Irene I. Hadiprayitno, "Who owns the right to food? interlegality and competing interests in agricultural modernisation in Papua, Indonesia", *Third World Quarterly*, vol. 38, No. 1 (2017); Matthew C. Canfield, "Claiming food sovereignty: legal mobilization in an era of global governance", in *Studies in Law, Politics, and Society*, vol. 82, Austin .Sarat, ed. (Bingley, United Kingdom, Emerald Publishing Limited, 2020).

55 - ويُركز الاكتفاء الذاتي على المجتمعات المحلية، ما يتطلب تكييف السياسات والتخطيط وفقاً للبيئة المحلية بحسب الإمكان. ويكون التوازن مهماً فيما يتعلق بطريقة فهمنا لما يكون مجدداً في هذا الصدد. فمن الناحية النظرية، لدى العالم ككل ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع وهو "مكتف ذاتياً"، ولكن هناك 800 مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمّن (وغيرهم كثر إذا ما أخذنا في الحسبان عدد الذين يعانون من سوء التغذية)⁽⁴³⁾. وبالنظر إلى تركيز الاكتفاء الذاتي على المجتمعات المحلية وتكيفه معها، فإنه يضع مركز صنع القرار المتعلق بالأبعاد الرئيسية لإنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه، وإعادة تدوير النفايات الغذائية أو التخلص منها، في المجتمعات المحلية أولاً، ومن ثم في المجتمعات الوطنية، وأخيراً في المجتمعات الدولية.

56 - ويُستخدم مصطلح "الاكتفاء الذاتي" بشكل مختلف في سياقات أخرى. وقد عرفته منظمة الأغذية والزراعة بأنه "مدى قدرة بلد ما على تلبية احتياجاته الغذائية من إنتاجه المحلي"⁽⁴⁴⁾. وفي هذا المعنى، يقيس الاكتفاء الذاتي إما الاحتياجات الغذائية المحلية التي يلبّيها الإنتاج المحلي أو معدل الأغذية المستهلكة مقابل الأغذية المنتجة، ما يتيح استبدال أحد هذين العنصرين بالآخر. ويستخدم معلقون آخرون الاكتفاء الذاتي للدلالة على توجه سياسي نحو إغلاق الحدود إغلاقاً تاماً في وجه الأغذية المستوردة. وثمة تفسير ذي صلة يشير إلى أن الاكتفاء الذاتي يعني أولوية الشواغل السياسية لا الاقتصادية في المداورات التي تجري بشأن مسائل السياسة الغذائية. غير أنه لا يوجد أي من هذه الفروق ما هو مستقر أو ضروري أو واقعي؛ إذ إن كل خيار يصب في سياق السياسة العامة هو خيار سياسي واقتصادي على حد سواء؛ ولا يوجد أي بلد يعتمد اعتماداً مطلقاً على الأغذية المحلية؛ كما أن الاعتماد على المؤشرات القائمة على المعدلات يقلل من الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير. وبدلاً من اعتبار الاكتفاء الذاتي مؤشراً أو اتجاهًا نحو الاكتفاء الاقتصادي، ينبغي أن يتعامل المرء مع الاكتفاء الذاتي باعتباره مبدأً مثاليًا معياريًا يمكن من خلاله التعامل مع المخاطر الواضحة والأهداف الكلية الشاملة التي تحدد الإطار المتعلق بإعمال الحق في الغذاء.

57 - وكثيراً ما يُقدّم إعمال الحق في الغذاء للناس وواضعي السياسات اليوم على أنه مجموعة من الخيارات المتعارضة. ويؤكد البعض أن وضع قوانين لدعم الإنتاج والاستهلاك المحليين يشوه السوق (العالمية) إلى حد إثارة "مخاطر نُظمية" تتمثل في انهيار السوق؛ غير أن هذا المنظور ينبع من صورة غير واقعية عن الأسواق. ويتمثل أحد الشواغل المتعلقة بالسياسات في أن الاعتماد على إنتاج الأغذية الوطنية أو المحلية فقط لتلبية الاحتياجات الوطنية أو المحلية من الغذاء الملائم يترك البلد عرضةً لأحداث خطيرة من قبيل العجز في المحاصيل والجفاف والنزاع السياسي. وثمة شاعر مختلف هو خطر الاعتماد بشكل كبير جداً على الأسواق العالمية للحصول على إمدادات غذائية مستقرة؛ إذ يتمثل الخطر في هذه الحالة في الاعتماد على التجارة والتعرض لأسعار الغذاء المتقلبة.

58 - بيد أن الحقيقة أشد تعقيداً من ذلك، إذ إن المخاطر لا تسير في شكل سلسلة متصلة فحسب، بل أيضاً بالتبادل، كما أنها تؤثر بشكل مختلف بالنسبة لمختلف البلدان تبعاً لتاريخها وثرواتها. والاكتفاء الذاتي، كمبدأ، يوفر التوجيه في التعامل مع هذه المخاطر. وهو يستند إلى فرضية مفادها أن الأسواق المحلية تُفهم دائماً من حيث علاقتها بالأسواق العالمية (والعكس صحيح) وتدعو الحكومات إلى وضع

(43) Jennifer Clapp, "Food self-sufficiency: making sense of it, and when it makes sense", *Food Policy*, vol. 66 (2017)

(44) Anne Thomson and Manfred Metz, *Implications of Economic Policy for Food Security: A Training Manual*, Training Materials for Agricultural Planning, No. 40/Rev.1 (Rome, FAO, 1999)

سياسات تتجنب الاعتماد على الإنتاج المحلي أو الإنتاج الدولي اعتماداً كلياً. ويشدد الاكتفاء الذاتي على اتخاذ قرارات محلية من أجل كفالة معايرة السياسات على نطاق سياسي يمكن فيه للناس أن ينظموا أنفسهم على نحو فعال ويؤثروا على النتائج السياسية.

59 - وبعد أن حددنا ما هو الاكتفاء الذاتي، وما هو ليس باكتفاء ذاتي، وسبب كونه مفيداً، فمن المهم تبيان أربعة عناصر: الاستقلالية، والوثام، والتعايش، والاحترام. وكل عنصر من هذه العناصر يؤثر داخل الدول وفيما بينها.

60 - والاكتفاء الذاتي يعطي الأولوية للاستقلالية المحلية. وبعيداً عن صوغ فكرة كاريكاتورية عن الاكتفاء الاقتصادي، فإن الاستقلالية هي سلطة كل مجتمع محلي في أن يقرر لنفسه الطريقة التي يرغب في التواصل بها مع الإيكولوجيا المعقّدة للإنسان والحيوانات والنباتات والميكروبات والكيانات الروحية والأراضي الزراعية التي تحيط بغذاء معين (أو مجموعة من الأغذية) في مكان معين⁽⁴⁵⁾. والسؤال المهم هو: من هو صاحب القرار؟ وهذا العنصر من عناصر المبدأ يؤثر في مستويين. فعلى الصعيد المحلي، يعترف المبدأ بأن هناك تعددية في المفاهيم الثقافية، وحتى علوم الكونيات، التي تُفَرِّز وتتجسّد في الممارسات الغذائية. وهذه التعددية موجودة داخل الدول. والاعتراف بالتنوع في حد ذاته لا ينطوي على معنى ذي أهمية ما لم يقترن بمجال ذي دلالة يحدد فيه الناس قواعدهم وقوانينهم ويحافظون على عاداتهم ويمارسون تقاليدهم. والاكتفاء الذاتي، باعتباره مبدأً معيارياً، يتطلب أن يكون ثمة مشاركة في تقرير الشؤون بين المجتمعات المحلية والوطنية لدى وضع السياسات التجارية المتصلة بالغذاء والزراعة. وعلى الصعيد الوطني، يمكن المبدأ المعياري للاكتفاء الذاتي وتشديده على الاستقلالية جميع الدول من أن تقرر لنفسها السياسات التي ينبغي أن تعتمدها، وأن تجد السياسة العامة المناسبة التي تقوم بين إنتاج الغذاء للتصدير أو للاستهلاك المحلي، والمستويات والبارامترات المتعلقة باستيراد الغذاء. ولا يوجد توافق في الآراء ذي مغزى بشأن هذه المسائل، ولا يمكن أن يكون هناك توافق في الآراء بشأنها. وفي غياب توافق الآراء، وما لم توفر القواعد التجارية الحماية لاستقلالية الدول في مجال السياسات (إلى جانب حقوق العمليات)، فإن الجهات الفاعلة الأقوى هي التي ستكون، تلقائياً، صاحبة القرار.

61 - وينطوي الاكتفاء الذاتي على السعي إلى تحقيق الانسجام التنظيمي، بدلا من المواعمة، بين القوانين الأهلية والمحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويعني احترام الحق في الغذاء احترام حقوق الشعوب في الامتثال للقوانين والعادات والممارسات المتعددة في سياق الغذاء. فالسياسات التي تعطي الأولوية للكفاءة تعتبر تنوع قوانين الغذاء مسألة ثانوية (أو حتى تنافسية) قياساً إلى الهدف المفرط المتمثل في خفض الأسعار. وإن للمواعمة ما يبررها من خلال الوعد بتوفير الغذاء الأرخص - ولكن احترام الحق في الغذاء هو أكثر من مجرد كفالة توفير الغذاء بأرخص سعر ممكن. وهذا ما يعني ذلك تهيئة الظروف التي تمكن الناس من الحصول على الغذاء المناسب ثقافياً وزرعاً والعناية به وإعداده بتكلفة اجتماعية وبيئية معقولة. وفي ضوء منح الأولوية للاستقلالية، فإن احترام التعددية يعني أن تسعى السياسات التجارية أولاً إلى حماية الإيكولوجيا الغذائية القائمة، وينبغي ألا تشجع، مبدئياً، على توحيد الممارسات والطقوس الغذائية، من خلال القوانين والعادات التي تدعمها.

(45) Whyte, "Indigenous food sovereignty, renewal, and US settler colonialism"

62 - والاكتفاء الذاتي يعني أيضاً التعايش مع الآخرين. ومن منظور الحق في الغذاء، فإن إعطاء الأولوية للاكتفاء الذاتي لمجتمع ما، سواء كان محلياً أو وطنياً، لا يعني "أفقر جارك"، أو تنفيذ عدوان تكتيكي في السياسة التجارية. فلا يمكن أن يكون إعمال حق الشخص في الغذاء على حساب شخص آخر. وهذا ما يعني ضرورة أن يشجع الاكتفاء الذاتي على التعايش، وليس على التنافس، مع الآخرين ومنظوماتهم الغذائية. كما أن تلبية الهدف الجماعي المتمثل في التجارة في الأغذية باعتباره نوعاً من أنواع التعايش ينطوي أيضاً على إمكانية مكافحة الهدر والإفراط في الإنتاج وفي التركيز. فالتعايش باعتباره مبدأ يمتد إلى الاهتمام بتنوع منتجي الأغذية، من الشركات الكبرى إلى الملايين من صغار المزارعين والعمال الزراعيين في جميع أنحاء العالم. وهنا، يمكن استخدام الاكتفاء الذاتي لإعادة تركيز المؤسسات والقواعد على حماية ودعم صغار المنتجين، وكذلك على آليات أخرى لدعم الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية على حد سواء. فالتعايش يعترف بأن الحق في الغذاء مصون من جانب جميع الأشخاص: المنتج والمستهلك والمواطن والمهاجر والمزارع، وليس فقط من جانب المستهلك. والتعايش يعني أيضاً السعي إلى إيجاد علاقات داخل الطبيعة ومع العالم الذي يضم أكثر من البشر. كما أن الحق في الغذاء لا يمكن أن يعني إضعاف الغلاف الأحيائي أو تفريره.

63 - وأخيراً، من منظور الحق في الغذاء، يشدد الاكتفاء الذاتي على مسألة الاحترام. فإيلاء الاحترام واجب لأفراد المجتمع المحلي الذين تضطلع حكوماتهم بالمسؤولية عنهم؛ وهو ما يجسد بالإصغاء، سواء ما يوصف رسمياً بأنه تمثيل أو صوت أو مشاركة ديموقراطية. والاحترام لصيق بعنصر الاستقلالية، وهو يؤكد ضرورة أن يصغي صناع السياسات إلى المجتمعات المحلية أولاً، لاكتشاف الإيكولوجيات الغذائية القائمة وفهمها، قبل اقتراح تغييرات قد تؤدي إلى تعطيل هذه الأنظمة. والاحترام عبر الحدود يعزز قيمة التعايش، ويدعو واضعي السياسات إلى أن يأخذوا بجديّة الاختلافات القائمة بين الدول. فهذه الاختلافات لا توجد على مستويات الثروة فحسب، بل أيضاً في السياق الثقافي والجماهيري، والأولويات المتباينة التي يستند إليها البلد لدى التوسع في الغذاء.

جيم - التضامن

64 - يعتمد الاقتصاد الذي يستند إلى التضامن على المنظمات التي تحكمها مبادئ التعاون والتنسيق الأفقيين، وليس الربح والنمو المتواصل. وفكرة الاقتصادات القائمة على التضامن مستمدة مباشرة من ممارسات الملايين في مختلف الدول، الذين نظموا سلطتهم من خلال كيانات من قبيل جمعيات المنفعة المتبادلة، والهيئات الاستثمارية والتعاونيات⁽⁴⁶⁾. والغرض من وراء ذلك هو إنشاء أسواق تعمل على تلبية الاحتياجات البشرية بدلاً من السعي لتحقيق الربح بحد ذاته، وتنظيم التجارة من خلال مؤسسات نदार ديموقراطية، وتخفيف الحدود بين الميدان الاقتصادي ومجالات الرعاية أو الترفيه أو الثقافة. وفي هذا الصدد، يختلف الاقتصاد التضامني عن المشاريع الخاصة التي تستهدف الربح في المقام الأول، وعن تدخل الدولة،

Peter Utting, *Public Policies for Social and Solidarity Economy: Assessing Progress in Seven Countries* (46) (Geneva, International Labour Organization (ILO), 2017); Yvon Poirier, Françoise Wautiez and Béatrice Alain, "Legislation and public policies in support of Social Solidarity Economy (SSE): first steps and elements of a practical guide" (January 2018)

الذي تصبغه البيروقراطية ويمارس من بعيد ويكون ذي توجه إقصائي. والأهم من ذلك أن هذه الأفكار والممارسات حاضرة بالفعل بشكل واضح في مجال إنتاج الأغذية.

حدود النمو الاقتصادي

65 - منذ إنشاء الأمم المتحدة، كان السعي إلى تحقيق التنمية - مع التركيز على النمو الاقتصادي - هدفاً مركزياً للقانون الدولي والمؤسسات الدولية⁽⁴⁷⁾. وقد سارت مسائل الغذاء والجوع في هذا الاتجاه أيضاً. فمن ناحية، ذهب البعض إلى إن النمو الاقتصادي سيقضي على الجوع ويؤدي إلى وضع معايير تغذية أرفع من ذي قبل. ومن ناحية أخرى، يعتبر القضاء على الجوع شرطاً لا بد منه لتحقيق النمو الاقتصادي. ويرى ربط الجوع بالنمو الاقتصادي بأي شكل من الأشكال أن القضاء على الجوع يكاد يكون مرادفاً للقضاء على الفقر المدقع.

66 - وهذا التشديد على النمو محدود لعدد من الأسباب.

67 - فهو، أولاً، يعتبر مفهوم الأسواق أمراً مفروغاً منه. وقد أبانت الدراسات بصورة مقنعة عن وجود علاقة متبادلة في السنوات الأخيرة، داخل الدول، بين ارتفاع معدل الجوع وتباطؤ النمو الاقتصادي (مقيساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وتشير هذه الدراسات نفسها إلى أن العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي والجوع/سوء التغذية لا تزال غير واضحة. وما يزيد الأمور تعقيداً، هو أن الزيادات في النمو الاقتصادي لا تُتقاسم دائماً بالتساوي، وأن الحد من الفقر المدقع لا ينعكس بالضرورة في تحسُّن الأمن الغذائي والتغذية. وفي الواقع، فإن الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ليسوا دائماً أفراداً من أفقر الأسر المعيشية⁽⁴⁸⁾. وبالتالي، فإن المسألة المتصلة بالجوع والتغذية لا تتعلق فقط، من منظور النمو الاقتصادي، بتحديد طريقة زيادة النمو الاقتصادي، بل تتعلق، على نحو أكثر تحديداً، بالطريقة التي تجعل بها التفاوتات الاقتصادية من الصعب على الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أن يستفيدوا من ذلك النمو وأن يحموا أنفسهم من التراجع الاقتصادي⁽⁴⁹⁾.

68 - وإن مسألة كيفية جعل النمو الاقتصادي يصب في مصلحة الناس هي مسألة ذات أهمية، وهناك بالطبع مناقشات تدور منذ وقت طويل حول كيفية قياس النمو والجوع على حد سواء⁽⁵⁰⁾. ومع ذلك، فإن منظور الحق في الغذاء يتساءل عن سبب وجود علاقة متبادلة بين الجوع/التغذية والسوق في المقام الأول.

69 - ولا يوجد ثمة سبب أساسي يجعل الدخل والأسعار هما اللذان يحددان قدرة الناس على الحصول على الغذاء الكافي. وتتمثل المهمة في الاستيضاح عن الوقت الذي يكون فيه حصول الناس على الغذاء مرتبطاً بالأسواق وعن سبب هذا الارتباط، وتعزيز الفهم بالطريقة المستخدمة لإنشاء تلك الأسواق.

(47) Sundhya Pahuja, *Decolonising International Law: Development, Economic Growth, and the Politics of Universality* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2011)

(48) FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019*, p. 51

(49) المرجع نفسه، الفقرة 79.

(50) Frances Moore Lappé and others, "How we count hunger matters", *Ethics and International Affairs*, vol. 27, No. 3 (2013)

70 - كما أن منظور الحق في الغذاء يفهم الاقتصاد على نطاق أوسع، بمعنى أنه ليس مجرد صفقات تجارية في الأسواق. كما أنه يشمل العمل الذي يجري في الأسر المعيشية والأسواق غير الرسمية - أي العمل الذي لا يخضع لقياسات النمو الاقتصادي والذي عادة ما تقوم به النساء. ويحصل الناس أيضاً بانتظام على الغذاء من خلال مؤسسات غير الأسواق، بما في ذلك الأوقاف، والمدارس، ومرافق الرعاية الصحية، وبنوك الطعام/مخازن المؤن، والسجون.

71 - وعلاوة على ذلك، يشكل تغير المناخ تحدياً حتمياً حتى لإمكانية النمو في الاستمرارية لفترة قصيرة باعتباره وسيلة لإعمال الحق في الغذاء إعمالاً كاملاً. وسيؤثر تفاقم حالات الجفاف، وزيادة تواتر الظواهر الجوية الشديدة، وتبدل أنماط الطقس التي لوحظت منذ فترة طويلة، بل أثر بالفعل، على كل خطوة من خطوات إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها.

72 - ويتطلب تغير المناخ من الدول أن تعيد التفكير في النموذج الذي يركز على النمو من حيث صلته بالغذاء. فقد التزمت الدول، بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بإبقاء الزيادات في درجة الحرارة دون درجتين مئويتين في إشارة إلى مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وتهدف إلى الحد من زيادة درجات الحرارة أكثر ليبلغ 1,5 درجة⁽⁵¹⁾. ويشكل إنتاج الأغذية، ولا سيما الزراعة الصناعية وإنتاج اللحوم، مصدراً رئيسياً لانبعاثات غازات الدفيئة. وتشير تقديرات أوردتها دراسة حديثة أجرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن الزراعة والحراجة وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي تمثل 23 في المائة تقريباً من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ⁽⁵²⁾. وإن الحجم الهائل للانبعاثات ذات الصلة بالغذاء واتجاهها التصاعدي يعني أن يكون إصلاح الطريقة التي ننتج بها الأغذية ونتاجها ونستهلكها جزءاً أساسياً من جهودنا الجماعية ذات الصلة بتغير المناخ.

73 - وقد أدرجت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أكثر من 100 سبباً لتخفيف من آثار تغير المناخ، يفترض معظمها استمرار النمو الاقتصادي. غير أن الجمع بين النمو الاقتصادي والتزامات باريس المتعلقة بالمناخ لا يمكن تحقيقه إلا باستخدام توقعات متفائلة للغاية وبالاعتماد الشديد على تكنولوجيات النقاط ثنائي أكسيد الكربون وتخزينه. ولم تصمم هذه التكنولوجيات لتستخدم على نطاق واسع، كما أن فعاليتها ونتائجها الأوسع نطاقاً لا تخضع للدراسة بالقدر الكافي⁽⁵³⁾. وتعتمد خطط "النمو الأخضر" الأخرى اعتماداً كبيراً على التعدين المكثف للمعادن الأرضية النادرة وتجهيزها واستخدامها⁽⁵⁴⁾. وتحتوي هذه المواد، التي غالباً ما تكون موجودة على أراضي الشعوب الأصلية والعرقية، على عناصر مشعة تجعل من استخراجها ومعالجتها عملية كثيفة الاستخدام للطاقة وشديدة الخطورة بالنسبة للإنسان والبيئة على حد سواء⁽⁵⁵⁾.

(51) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق، المادة 2.

(52) Priyadarshi R. Shukla and others, "Summary for Policymakers", in *Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems*, Priyadarshi R. Shukla and others, eds. (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2020), p. 7

(53) Jeremy Baskin, *Geoengineering, the Anthropocene and the End of Nature* (Palgrave MacMillan, 2020)

(54) Julie Michelle Klinger, *Rare Earth Frontiers: From Terrestrial Subsoils to Lunar Landscapes* (Ithaca, New York, Cornell University Press, 2016)

(55) A/HRC/41/54.

74 - وبالمثل، فإن ما يسمى "الاستملاك بحجة حماية البيئة" يثير القلق بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بإعمال الحق في الغذاء. وتتطوي هذه الظاهرة على الاستيلاء على الموارد، لا سيما في الدول النامية، لأغراض بيئية، ومن المفترض أن يُعوّض عن انبعاثات الكربون في الدول المتقدمة النمو من خلال تمويل المشاريع التي لا تتسبب في انبعاثات الكربون بكميات كبيرة في الدول النامية⁽⁵⁶⁾. وبالإضافة إلى عدم فعالية هذه الآليات القائمة على السوق في الحد فعلاً من الانبعاثات، فإن عمليات الاستيلاء بحجة حماية البيئة تقوض أيضاً الحق في الغذاء عن طريق تعطيل الممارسات المحلية المستخدمة في صنع الغذاء وتحويل استخدام الأراضي بعيداً عن الزراعة أو الصيد أو الحصاد. وفي كثير من الأحيان، يُستولى على الأراضي دون الوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان التالية: الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية؛ والتعاون والتضامن بحسن نية مع الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية؛ وإخضاع الشركات للمساءلة عن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان⁽⁵⁷⁾.

75 - وإجمالاً، فإن التفاؤل في الاعتماد على "الترقيعات" التكنولوجية المحتملة لتحقيق النمو الأخضر لا يؤدي سوى إلى تأجيل حدوث عمليات التحول الضرورية في الاقتصادات، بما في ذلك نُظُمنا الغذائية. ويجب أن تتحول هذه النظم عن تحقيق أهداف تتمركز حول النمو من أجل الحد من آثار تغير المناخ، نحو بناء علاقات مستدامة فعلاً مع نظمنا الإيكولوجية، وتمكين ذوي الموارد الأقل من السيطرة على حياتهم. وأي تأخير سيحد بشدة من قدرة الجميع على إعمال حقهم في الغذاء إعمالاً كاملاً. والأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء، والشباب، والأطفال، والشعوب الأصلية، والأشخاص من الجماعات العرقية، والأشخاص الذين يعيشون في فقر، هم الذين يعانون وسيظلون يعانون بشدة من هذه الاضطرابات الناجمة عن المناخ.

تحويل الاقتصاد

76 - إذا كان التحدي الذي يواجه نظمنا الغذائية رئيسياً، فينبغي أن يكون استعراضنا للاقتصاد السياسي للغذاء والجوع رئيسياً أيضاً. وإن إعطاء الأولوية للنمو، رغم إدراج شبكات الأمان الاجتماعي، لم يثمر عن النتائج المرجوة، حتى حينما يؤدي إلى تفاقم تغير المناخ. بل إن إعمال الحق في الغذاء للجميع يتطلب الأخذ بنهجٍ مختلفٍ اختلافاً جوهرياً يركز على التعاون بين المنتجين والتضامن بين جميع المشاركين في زراعة الأغذية والبحث عنها وجمعها ونقلها وإعدادها واستهلاكها.

77 - وقد ظهرت ممارسات الاقتصاد التضامني وانتشرت عندما فشلت الدول والجهات الفاعلة الخاصة على حد سواء. وإن ظهور مجموعات المعونة المتبادلة وتزايد الاعتماد على الشبكات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19 يوضح هذه الظاهرة، والظروف الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى هذه الممارسات. وإذا نظرنا إلى الوراء، فإن تراجع الصناعة وانسحاب دولة الرفاه في الدول المتقدمة النمو بعد الثمانينيات من القرن الفائت قد أدى إلى ظهور التعاونيات فضلاً عن الخدمات التي تديرها المجتمعات المحلية، ولا سيما رعاية الأطفال. وفي الدول النامية، أدى استبعاد أجزاء كبيرة من المجتمع من الاقتصاد "الرسمي" وكذلك من

(56) Ntina Tzouvala, "A false promise? regulating land-grabbing and the post-colonial state", *Leiden Journal of International Law*, vol. 32, No. 2 (June 2019).

(57) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية؛ والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (A/HRC/17/31، المرفق).

السياسة "الرسمية" إلى تطوير التعاونيات، التي لا توفر سبل العيش فحسب، بل أيضاً الشعور بالانتماء والقوة⁽⁵⁸⁾.

78 - ونتيجة للإحباط الذي يصيب بعض الناس من أنظمة التجارة الدولية التي تُعتبر شديدة الضرر بمصالح الدول النامية ومواطنيها، فإن أولئك الناس يضعون ممارسات "تجارية منصفة". وهذه الممارسات تجمع التعاونيات من الدول المتقدمة النمو والدول النامية معاً من أجل ضمان شروط عادلة للتبادل والعملية، ما يقلل إلى أدنى حد من دور الوسيط أو يلغيه، ويمنح المستهلكين إحساساً بالتاريخ والعلاقات الاجتماعية والأهمية الثقافية المتأصلة في السلع المشتراة. وقد برز التوسيم باعتباره أداة هامة في مجال السياسة العامة لتعزيز هذه التجارب التعاونية. غير أنه بصرف النظر عن أهمية التوسيم، فإنه يعتمد على التعايش، ويعني أيضاً البحث عن علاقات داخل الطبيعة ومع "خيار المستهلك" في العالم الذي يضم أكثر من البشر ولا يغير من أساسيات القانون التجاري الدولي. ولذلك، إذا كان لهذه الممارسات أن تتوسع وأن تبدل من جوهر نظمنا الغذائية، فإنها تتطلب وضع هياكل أساسية محلية ودولية لزيادة حجم هذه المبادرات وتيسير العلاقات الإقليمية والدولية.

79 - وقد شكّل إنتاج الأغذية وتوزيعها وإعدادها بالفعل عنصراً أساسياً في حالات الاقتصاد التضامني المكيفة وفقاً للواقع المحلي. ومردُّ ذلك جزئياً يعود إلى أن أسواق الأغذية (المحلية والدولية) غير المقيدة، وتركز القوة السوقية على الصعيد العالمي في أيدي قلة من الشركات، قد أدت إلى تقلب جنوني في الأسعار؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدور المبالغ فيه الذي يقوم به الوسيط يؤدي إلى إنشاء سلاسل إمدادات طويلة للغاية. ولكن أيضاً، الغذاء بطبيعته يتجاوز الافتراض بأن اقتصاد السلع يختلف عن اقتصاد الرعاية ويفنّد ذلك الافتراض.

80 - ومن الضروري أيضاً التحول إلى اقتصاد تضامني من أجل إعمال الحق في الغذاء تجسيداً لمعناه الأوسع، بما يتجاوز مجرد القضاء على الجوع. فعلى سبيل المثال، تشدد العناصر العشرة للإيكولوجيا الزراعية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة على أهمية الاقتصادات الدائرية والتضامنية، فضلاً عن المشاركة في إنشاء المعارف وتبادلها⁽⁵⁹⁾. وإن ثلاثية توافر الغذاء وكفايته وإمكانية الوصول إليه التي تقع في صميم الحق في الغذاء تتطلب من الناس التحكم في إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها. وتتطلب أيضاً أن تظل جميع هذه الخطوات مفتوحة للحوار الديمقراطي وخاضعة لإعادة الصياغة رهناً بتغيّر الظروف.

81 - وقد أظهرت التجربة أن الاقتصاد التضامني يعمل من أجل تلبية الاحتياجات الفورية ولكنه يعلم المشاركين فيه أيضاً كيفية بناء علاقات جديدة. والفكرة الأساسية هي أن الاقتصاد التضامني يعمل باعتباره شكلاً من أشكال "التصور المسبق"، أو وضع الأسس، لمجتمع متحول جذرياً من خلال وضع طرق مختلفة للتعايش هنا بالذات وبصورة فورية⁽⁶⁰⁾. والاقتصاد التضامني، بحكم تعريفه، ينبثق من تجارب وأخطاء

(58) Ana Margarida Esteves, "Decolonizing livelihoods, decolonizing the will: solidarity economy as a social justice paradigm in Latin America", in *Routledge International Handbook of Social Justice*, Michael Reisch, ed., (Abingdon, United Kingdom, Routledge, 2014).

(59) منظمة الأغذية والزراعة، العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية: توجيه المرحلة الانتقالية نحو استدامة النظم الغذائية والزراعية (روما، 2018).

(60) Hilary Charlesworth, "Prefiguring feminist judgment in international law", in *Feminist Judgments in International Law*, Loveday Hodson and Troy Lavers, eds. (Oxford, United Kingdom, Hart Publishing, 2019).

ونجاحات الحركات الاجتماعية والحكومات الداعمة ولا يمكنه أن يخضع لتوجيهات القوانين الدولية أو المؤسسات الدولية. وتُظهر أربعون عامًا من التجارب في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أن السياسات الدولية يمكنها مع ذلك أن تساعد (أو تعرقل) تلك المبادرات.

82 - وتشكّل المبادرات الحكومية في غانا والبرازيل أمثلة على الكيفية التي يمكن بها للدول أن تبدأ مشاريع الاقتصادي التضامني وأن تتجح في مكافحة الجوع. وفي كلتا الحالتين، لم تركز الحكومات الوطنية على "شبكات الأمان" حصراً. بل إن المبادرات المتعلقة بالأغذية في غانا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شكلت الأسواق بطريقة مكّنت صغار المزارعين، حيث شجعت الحكومة البرامج التشاركية من قبيل مدارس تدريب المزارعين والتعاونيات. وكان من بين تلك النتائج ازدياد عدد التعاونيات الزراعية بنسبة 251 في المائة على مدى ست سنوات فقط⁽⁶¹⁾. وبالمثل، ساعدت البرازيل التجمعات الزراعية من خلال إلزام المدارس الحكومية بشراء نسبة كبيرة من الغذاء من قطاع الاقتصاد التضامني من أجل إعداد الوجبات المدرسية⁽⁶²⁾.

83 - وعموماً، فإن تركيز الاقتصاد التضامني يتيح رؤية تحويلية لحقوق الإنسان لا تركز فقط على الكفاية وتحقيق المستويات الدنيا من الرفاه. بل إن النهج المطروح في هذا التقرير يُفضّل أن تكون ثمة رقابة ديمقراطية على الغذاء - بما في ذلك الإنتاج والترويج والاستهلاك - كوسيلة لبناء علاقات عادلة ومستدامة بين البشر والحيوانات من دون البشر والنظام الإيكولوجي ككل.

خامسا - الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء

84 - لن يؤدي إبرام اتفاقات جديدة تتعلق بالغذاء والزراعة على أساس مبادئ حقوق الإنسان إلى كفاية تلبية النظام التجاري لاحتياجات الناس فقط، بل سيغير أيضاً من طبيعة الأسواق الدولية. ويتصور الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) أن العالم عبارة عن أسواق محلية مترابطة، كما أن منظمة التجارة العالمية قررت بناء سوق عالمية. وستظل الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء تركز على الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستعكس الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء مختلف السياقات الاجتماعية الإيكولوجية للغذاء من أجل إنشاء مرافق إقليمية أو متعددة الأطراف للغذاء.

ألف - جغرافيا قانونية جديدة للتجارة الدولية

85 - يتركنا إنهاء الاتفاق المتعلق بالزراعة مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بوصفه الجزء الأساسي من القانون التجاري. فالاتفاق العام بمفرده يختلف عن منظمة التجارة العالمية⁽⁶³⁾. فهو عبارة عن نظام "وأجهة" يعترف بمختلف أنواع الاقتصادات ويخفف من التوترات الدولية الناجمة عن تلك

(61) Frances Moore Lappé and others, "Framing hunger: a response to food insecurity in the world 2012" (Cambridge, Massachusetts, Small Planet Institute, 2013), p. 14

(62) Esteves, "Decolonizing livelihoods, decolonizing the will"

(63) منظمة التجارة العالمية ليست مجرد اتفاق واحد، بل هي مجموعة من الاتفاقات أدرجت معاً في اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية.

الاختلافات، دون الاضطرار إلى تسوية أي شيء من خلال الموازنة بين الأنظمة⁽⁶⁴⁾. وهذا ما يضع الإطار المرن اللازم لإبرام أنواع جديدة من الاتفاقات التجارية: الاتفاقات التي تُستمد عموماً من حقوق الإنسان وتعطي الأولوية تحديداً للحق في الغذاء.

86 - ويوفر الاتفاق العام شكلين قانونيين يمكن من خلالهما وضع اتفاقات دولية تتعلق بالغذاء هما: الاتفاقات التجارية الإقليمية والاتفاقات الدولية للسلع الأساسية. ويمكن إبرام اتفاقات دولية تتعلق بالغذاء عن طريق القيام بتعديل وظيفة هذه الأنواع من الاتفاقات بحيث تكون الأفضلية فيها للحق في الغذاء.

87 - والاتفاقات التجارية الإقليمية مألوفة أكثر، نظراً لكثرة عددها واستمرار البلدان في التفاوض بشأن إبرام اتفاقات جديدة. ويتيح الاتفاق العام للبلدان أن تخرج عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بعدم التمييز⁽⁶⁵⁾ وأن تُمنح شروط أكثر ملائمة لها في تجارة السلع مع الشركاء الإقليميين من غيرها من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية⁽⁶⁶⁾.

88 - غير أن الاتفاقات التجارية الإقليمية محدودة لأنها تركز أساساً على زيادة تدفق التجارة بين الدول الأعضاء. وتقوم البلدان بتحقيق التكامل بين اقتصاداتها من خلال إبرام اتفاقات تجارية إقليمية تستند إلى مجموعة من الأسباب الجغرافية السياسية والاقتصادية، ولذلك فإن الغرض منها يختلف باختلاف هذه الأسباب⁽⁶⁷⁾. والأهم من ذلك أن الاتفاقات التجارية الإقليمية لم تثبت أنها وسيلة فعالة لتحسين الحياة في البلدان النامية، وكثيراً ما أعادت ترسيخ العلاقات غير المتكافئة بين البلدان⁽⁶⁸⁾.

89 - وتبشر الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية بمزيد من الأمل. وجرى التفاوض بشأن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في الأصل في إطار منظمة التجارة الدولية الأوسع نطاقاً. وبموجب خطة منظمة التجارة الدولية (ميثاق هافانا)، كان من المزمع أن تخضع التجارة الدولية في الزراعة لاتفاقات السلع الأساسية الدولية (الفصل السادس)، وليس بموجب الاتفاق العام (الفصل الرابع). ولا يزال هذا الشكل صالحاً اليوم، وأي اتفاقات دولية جديدة بشأن السلع الأساسية ستظل بحاجة إلى أن تكون متفقة مع مبادئ معينة: فلا يمكن اعتماد تلك الاتفاقات إلا لمعالجة الاضطرابات الشديدة في السوق؛ وسيكون هدفها مقتصرًا على تثبيت الأسعار وليس على زيادة الأسعار؛ كما سيكون للبلدان المستوردة والمصدرة قوة تصويتية متساوية⁽⁶⁹⁾.

(64) John H. Jackson, *Restructuring the GATT System* (New York, Council on Foreign Relations Press, 1990), pp. 82-84.

(65) الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، المادة الأولى.

(66) الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، المادة الرابعة والعشرين؛ ومقرر بشأن المعاملة التفضيلية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة بالمثل والمشاركة الكاملة للبلدان النامية (بند التأهيل).

(67) Michael Fakhri, "Images of the Arab World and Middle East: debates about development and regional integration", *Wisconsin International Law Journal*, vol. 28, No. 3 (2011).

(68) Clair Gammage, *North-South Regional Trade Agreements as Legal Regimes: A Critical Assessment of the EU-SADC Economic Partnership Agreement* (Northampton, Massachusetts, Edward Elgar Publishing, 2017).

(69) لجنة التنسيق المؤقتة للترتيبات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 30 (د-4)؛ المؤشر التحليلي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (المنقح) (BISD 3S/239 (1955)؛ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، الوثيقة TRE/W/17.

90 - وهكذا، فإن المادة 20 (ج) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة تعفي الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية من قواعد الاتفاق العام وتوفر المرونة اللازمة للاتفاقات الدولية اللاحقة المتعلقة بالغذاء. وعلاوة على ذلك، تدعو المادة 11 (2) (ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى التجارة المنصفة بالغذاء. من خلال الجمع بين هذين الحكمين، والبناء على مبادئ الكرامة والاكتفاء الذاتي والتضامن، يمكن إعادة توظيف الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية لتصبح اتفاقات دولية تتعلق بالغذاء. وليس ثمة ما يمنع الدول من تحديث تفسيرها لهذين الحكمين لتأمين موطن قانوني للاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء.

باء - شكل الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء ووظيفتها

91 - سيكون النوع الجديد من الاتفاقات المتعلقة بالغذاء الموجهة نحو حقوق الإنسان عبارة عن مجالات تعاونية للاكتفاء الذاتي والتضامن على الصعيد الإقليمي، تجمع ما بينها تفاهات مشتركة بشأن الكرامة.

92 - ومن ثم فإن جزءاً من المهمة سوف يشمل إقامة واجهة للتواصل بين مختلف المرافق الإقليمية للغذاء؛ وهذا ما يتطلب إنشاء آليات تتيح التعايش بين مختلف أنواع المنظومات الغذائية. وستكون المسألة السياسية بشأن المؤسسة الحكومية الدولية الوحيدة التي ستستضيف عملية التواصل بين مختلف الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء، على غرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي شكل قاعدة لإبرام العديد من الاتفاقات الدولية المستقلة للسلع الأساسية.

93 - ولكفالة اتباع نهج محوره الإنسان، يتعين على هذه المؤسسة الأساسية كفالة أن يكون لجميع الأطراف المعنية مقعد إلى الطاولة، بالاستفادة من المؤسسات الجامعة من قبيل لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنظمة العمل الدولية ومجلس القطب الشمالي. وقد أنشأت هذه المؤسسات أشكالاً مختلفة من المشاركة لا تقتصر على الدول فحسب بل شملت الفلاحين، وأرباب العمل، والعمالة المنظمة، والشعوب الأصلية. ولجنة الأمن الغذائي العالمي هي الأنسب لأداء لهذه المهمة - وإن كان ذلك مع بعض التحسينات. وهو مجال دولي فريد من نوعه تتسق فيه الحكومات، والوكالات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، جهودها للتصدي للجوع وسوء التغذية. ومن خلال آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية، يكون لأصحاب الحقوق مقعد فعلي إلى طاولة اللجنة. والآلية هي حيز مستقل يتيح لمختلف الحركات الاجتماعية، والشعوب الأصلية، ونقابات العمال ومنظمات الدعوة أن تعمل معاً وتصوغ سياسات اللجنة. وبصرف النظر عن المؤسسة التي تقوم بدور الأساس، فيتعين عليها أن تكفل هذه الدرجة من المشاركة باعتبارها حدًا أدنى.

94 - ويجب أن يُسترشد أيضًا بنهج قائم حقوق الإنسان في محور التركيز الموضوعي لأي اتفاق دولي يتعلق بالغذاء. وينبغي أن تركز الاتفاقات الغذائية الدولية، بصفتها هذه، على ثلاثة عناصر هي: الأرض، والعمالة، والهجرة.

الأرض: إقامة علاقة جيدة بالأرض

95 - من المبادئ العامة للقانون لدى الشعوب الأصلية والفلاحين هو حق المجتمعات المحلية في أن تكون لها السلطة والموارد اللازمة لكي تكون على علاقة جيدة بالأرض، وبالتالي، ببعضها البعض⁽⁷⁰⁾.

(70) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية؛ وإعلان نيبييني، الذي اعتمد في المحفل العالمي بشأن سيادة الغذاء، المعقود في آذار/مارس 2007 في نيبييني، مالي

ويمكن هنا تعلم الكثير من عمل كيم تولبير وتجربتها من "فهم داكوتا اليومي للوجود الذي يركز على إقامة علاقة جيدة"⁽⁷¹⁾. وعلى وجه العموم، فإن موضوع "الاحتفاظ بعلاقة جيدة"، مثل فكرة "الطعام الجيد"، هي مسألة يحددها كل مجتمع لنفسه، من خلال مفهومه المتقرد للكرامة. ولكن الأهم من ذلك هو أن وجود علاقة جيدة يتطلب ممارسات غذائية تعمل في انسجام مع الأرض، وليس من خلال علاقات السيطرة أو العلاقات الاستخراجية.

96 - ومن خلال أدوات السياسة العامة وممارسات الإيكولوجيا الزراعية، فإن الحق في الغذاء مناسب تماماً لإضفاء الطابع العالمي على مبدأ الاعتناء المتمثل في وجود علاقة جيدة⁽⁷²⁾. وهذا ما يعني، من الناحية التجارية، ضرورة أن تكفل الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء عدم المساس أبداً بالحياة المحلية للسكان، وأن تكون لديهم دائماً القدرة على أن يكونوا على علاقة جيدة بالأرض وبأحدهما الآخر.

العمل: كفالة فعالية قوانين العمل

97 - يمكن للاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء أن تستند إلى معاهدات منظمة العمل الدولية وأدواتها وأن تضع معايير دنيا تضمن حماية جميع العاملين في مجال الغذاء. وستكف الاتفاقات المتعلقة بالغذاء الدول بسن قواعد واضحة ومنسقة وفعالة تحمي صحة العمال وسلامتهم وحياتهم. وعلى خلاف الاتفاقات التجارية التي تكفل معاملة جميع السلع المماثلة على قدم المساواة، فإن الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء سوف تستند من عالمية الكرامة الإنسانية وتكفل معاملة جميع العمال على قدم المساواة.

الهجرة: حركة الأشخاص والسلع

98 - سيتم تحديد نطاق الاتفاق من خلال الغذاء الذي تقرر الدول الأعضاء أنه من صنف المواد الغذائية الأساسية، وما إذا كانت تريد التركيز فقط على الأغذية الرئيسية أو ما إذا كانت تريد أن تدرج مجموعة واسعة من المواد الغذائية. وسوف تكفل الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء توافر الأغذية من خلال إقامة سوق مستقرة للغذاء وتزويد الحكومات بالأدوات اللازمة لكفالة حصول الناس على إمدادات غذائية متنوعة (وفيرة).

99 - ويمكن للاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء أن تعالج قضايا من قبيل:

(أ) وضع أنواع مختلفة من آليات الأسعار التي تكفل الأمن الغذائي (وليس فقط استقرار الأسعار)؛

(ب) إدارة الخطط الوطنية والحكومية الدولية للاحتفاظ بالمخزونات؛

(2007)؛ وإعلان شعب الإنويت في المنطقة حول القطبية بشأن السيادة في منطقة القطب الشمالي (نيسان/أبريل 2009)؛ ومعاهدة بافالو للقبائل الشمالية (2014)، انظر: Sheryl R. Lightfoot and David MacDonald, "Treaty relations between Indigenous Peoples: advancing global understandings of self-determination", *New Diversities*, vol. 19, No. 2 (2017); Uluru Statement from the Heart (2017).

(71) Kim TallBear, "Caretaking relations, not American dreaming", *Kalfou*, vol. 6, No. 1 (May 2019).

(72) انظر A/HRC/16/49؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (روما، 2012)؛ لجنة التخطيط الدولية المعنية بالسيادة الغذائية، الدليل الشعبي بشأن المبادئ التوجيهية لحوكمة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات: دليل التعزيز والتتفيذ والرصد والتقييم (2016).

- (ج) توفير السبل الكفيلة بألا تكون المعونة الغذائية إغراقاً بالسلع الأساسية؛
- (د) كفالة وصول الغذاء إلى المحتاجين في أوقات الأزمات، مع التشديد على إزالة جميع الحواجز التجارية بين مرافق الأغذية الإقليمية في تلك اللحظات.
- 100 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن التجارة ستعكس الطريقة التي يأكل الناس بها فعلاً، من أجل الحفاظ على الكرامة وتعزيزها. ويعتمد معظم الناس اعتماداً كبيراً على الأسواق غير الرسمية والاقتصادات التشاركية على المستوى المحلي⁽⁷³⁾. وبدلاً من محاولة إلغاء هذه الممارسات القائمة، ينبغي أن تصمّم الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء لكفالة إعمال حق الناس في الغذاء من خلال الأسواق المحلية. ولا يُطرح للتجارة في السوق الدولية إلا ما نسبته 10 إلى 12 في المائة من جميع المنتجات الزراعية⁽⁷⁴⁾. وبالتالي، ستعامل الأسواق المحلية كقاعدة، والتجارة كاستثناء.
- 101 - وسيكون من العناصر الرئيسية في الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء وضع نظام للتعريفات الموسمية وقواعد للهجرة تؤدي إلى إنشاء سوق عادلة. وهناك بلدان كثيرة لديها بالفعل قواعد موسمية تنظم حركة السلع والأشخاص، ولكنها تشدد على حماية المنتجين المحليين أو التقليل من قيمة العمالة المهاجرة. وستجعل الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء الحدود تعمل بطريقة تتبع نمط الفصول والظروف الإيكولوجية لكفالة أن يتمكن الذين لديهم وفرة من الغذاء من مشاركة هذا الغذاء وبيعه لمن يحتاجه.
- 102 - وخلص القول إن الاتفاقات الدولية المتعلقة بالغذاء ستسخر السوق باعتبارها خادم لا سيّد، في إعمال الحق في الغذاء.

سادسا - الخلاصة

- 103 - خلص المقرر الخاص، في تقريره الأول إلى الجمعية العامة، إلى أن اتفاق منظمة التجارة العالمية القائم المتعلق بالزراعة لم يتمكن من تحقيق نتائج تجارية كافية، ناهيك عن نتائج في سياق الأمن الغذائي. ويدعو الدول إلى النهوض بالسياسة التجارية من منظور الحق في الغذاء، استناداً إلى التوصيات التالية:

- (أ) إنهاء اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة؛
- (ب) تحديث تفسيرها للمادة العشرين (ج) (اتفاقات السلع الأساسية) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة إلى جانب المادة 11(2) (ب) (التجارة المنصّفة بالغذاء) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في الكرامة والاكتفاء الذاتي والتضامن؛

James Thuo Gathii, *Scoping Study – Designing the Continental Free Trade Area (CFTA): An African Human Rights Perspective* (Geneva, OHCHR, Economic Commission for Africa and Friedrich-Ebert-Stiftung, 2016); Sylvia Kay and others, “Connecting smallholders to markets: an analytical guide” (Civil Society Mechanism, 2016)

.Kay and others, “Connecting smallholders to markets” (74)

(ج) التفاوض بشأن اتفاقات دولية جديدة تتعلق بالغذاء استناداً إلى الأحكام والمبادئ الواردة في هذا التقرير.

- 104 - ويتمثل الهدف النهائي في كفاية أن يأكل كل فرد بكرامة وأن يكون بمنأى من الجوع. وهذا ما ينبغي أن يشمل التصدي لتغير المناخ بالابتعاد عن الأهداف التي تركز على النمو باتجاه إقامة علاقات مستدامة فعلاً مع نظمتنا الإيكولوجية، وتمكين أصحاب الموارد الأقل من التحكم بحياتهم الشخصية.
- 105 - وسيكرس المقرر الخاص ولايته للتشجيع على إجراء حوارات جديدة بشأن التجارة الدولية تركز على كفاية تمكين جميع الناس من الحصول على إمدادات وفيرة ومتنوعة من الغذاء الملائم.